مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
المجلد الثالث - العدد التاسع عشر - التاريخ - شباط / 2022 م
doi.org/10.52866/esj.2022.03.19.05

التنافس الامريكي الصيني في منطقة الشرق الأوسط وأثره على العلاقات العراقية الصينية

أ.م. د. خطاب سعيد محميد ، فراس محمد صبار
جامعة تكريت / كلية الأدآب وزارة التربية - مديرية تربية الانبار
قسم الجغرافية التطبيقية

مستخلص:

تلعب الاعتبارات الجيوسياسية لأي منطقة من العالم دوراً كبيراً في تحديد العلاقات البينية بين اي دولتين واشكال هذه الاعتبارات واليات التعامل التي تحكم هذه العلاقات، وتحديد اتجاهاتها واهدافها، فالعلاقات الدولية هي انعكاس لمتطلبات دافع جيوسياسي وجيواقتصادي، يفرض على اطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الاطراف الاخرى سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولي ، وخلص البحث الى ان للنفط الدور الاهم في صياغة الاستراتيجية الصينية، وان التحكم بهذا المورد يضمن استمرارية تقدمه الاقتصادي، وبالفعل استطاعت الصين وبدرجة كبيرة في تأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة عن طريق الاتفاقيات والاستثمارات الموقعة مع العراق ودول المنطقة .

The US-Chinese competition in the Middle East and its impact on Sino-Chinese relations

A.M.D. ketab Saad Muhaimid
Tikrit University / College of Arts
Department of Applied Geography

Firas Mohamed Sabbar
Department of Education Anbar

Abstract :

It deals with geopolitical considerations in the relations between the world and the relations that govern the relations, and determine their directions and objectives. International relations with other parties, whether at the regional or international levels, and the research concluded that oil has the most important role in shaping the Chinese strategy, and that controlling this resource ensures the continuity of its economic progress. Indeed, China has been able to a large extent in securing its needs from energy sources through agreements and investments signed with Iraq and the countries of the region.

المقدمة :

تعد دراسة العلاقات السياسية بين الدول احد اهم المجالات التي تتناولها الجغرافية السياسية في دراستها والتي تستند وبالدرجة الاساس على العامل الجغرافي وذلك لان العامل الجغرافي هو اكثر العوامل تأثيراً في سلوك الدولة ووظيفتها في الداخل والخارج، اذ تشترك الجغرافية السياسية مع العلوم السياسية في هذا المجال من خلل التفاعل المستمر بين العوامل الجغرافية وتأثيرها على العلاقات الدولية، فتهتم الجغرافية السياسية في تحليل العلاقات السياسية بين الدول في ضوء الظروف الجغرافية والخصائص التي تتميز بها كل دولة عن الدول الاخرى، اذ ان التباين في تلك الخصائص هو اساس التفاعل بين الدول في رسم شكل علاقاتها السياسية خارج حدودها السياسية ومحيطها الاقليمي .

مشكلة البحث:

ما مدى تأثير التنافس الامريكي الصيني في منطقة الشرق الاوسط على العلاقات العراقية الصينية ومستقبلها ؟

فرضية البحث:

يلعب التنافس الامريكي الصيني والوجود الامريكي في المنطقة دورا كبيرا في رسم شكل العلاقات العراقية الصينية للمدة (2003 – 2020) وسيؤثر مستقبلا في شكل تلك العلاقات .

هدف البحث:

اظهار دور التنافس الامريكي الصيني في المنطقة والاثار الجيوسياسية على العلاقات السياسية بين العراق والصين في الواقع الحالي والمستقبلي .

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذه البحث على مناهج الجغرافية السياسية، اذ تم استخدام المنهج الاقليمي لبيان الاسس الجغرافية المؤثرة في العلاقات السياسية ، كما تم اعتماد المنهج التاريخي للتعرف على صور العلاقات العراقية الصينية وتاريخها عبر فترات زمنية متسلسلة، فضلاً عن الاعتماد على المنهج الوظيفي المتعلق بوظيفة الدولة في الداخل والخارج

حدود الدراسة:

تمثل بالحدود الزمنية والمكانية، حيث تمثل المدة الزمنية من (2003 – 2020) التغيرات والتطورات في العلاقات العراقية الصينية بعد الاحتلال الامريكي للعراق الى جانب تنامي الدور الصيني السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط عامة والعراق بشكل خاص.

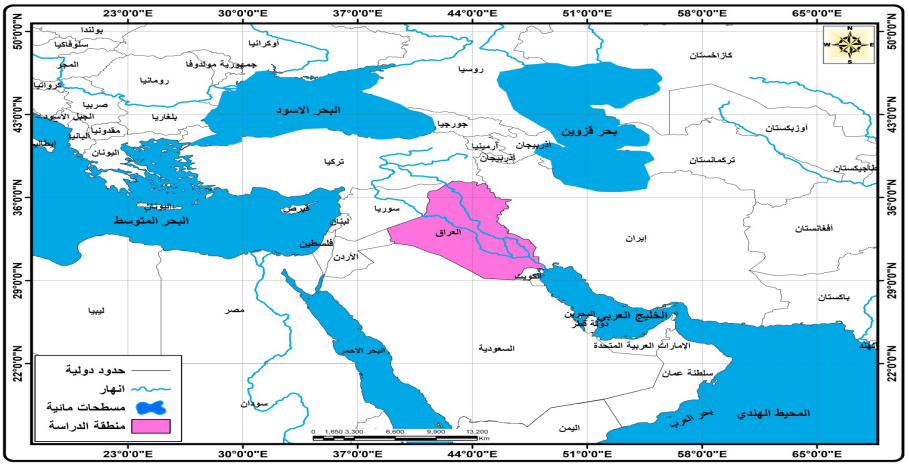

خريطة (1)
الموقع الجغرافي للعراق بالنسبة للعالم

المصدر :
عمل الباحث بالاعتماد على محمد علي الفرا، اطلس الوطن العربي والعالم، ط1، بيروت، 1988، ص78.

أولاً: مستقبل العلاقات العراقية الصينية في ظل التنافس الامريكي الصيني في المنطقة:

شهد النظام العالمي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ولا سيما بعد فشل الولايات المتحدة في تحقيق الامن الاقتصادي والسياسي في العراق، ظهور قوى دولية جديدة تنافس الولايات المتحدة في اخذ الدور الريادي في العراق وابرز هذه القوى الصين، وهذا ما اثار حفيظة الولايات المتحدة الامريكية ما ادى الى تغير طبيعة العلاقات الدولية واخذها منحنى اخر يتسم بالشد والجذب السياسي ولا سيما بين الولايات المتحدة والصين، ومن الممكن ان يؤثر هذا الصراع بشكل مباشر او غير مباشر على العراق، اذ حدث ذلك بالفعل وذلك بتغير الخطاب السياسي الصيني العام تجاه الولايات المتحدة الامريكية، لا سيما بعد الازمة المالية التي شهدها العالم بعد غزو العراق من قبل امريكا وحلفائها، اذ ان تعامل الصين مع الولايات المتحدة يتسم بالحذر في الصراع والتعاون بين بينهما، اذ تمتلك كلا الدولتين عناصر القوة، فالولايات المتحدة بالواقع الحالي تعد القوة الابرز في العالم التي تمتلك زمام المبادرة في تغيير اوجه الصراع الدولي في اي وقت والهيمنة على النظام الدولي، اما الصين فتسعى بجدية الى اخذ دورها الريادي والمؤثر في النظام الدولي العالمي، من اجل الوصول الى القمة خلال منتصف القرن الحالي، في ظل النهوض الاقتصادي والسياسي والعسكري الكبير وتنامي علاقاتها في المجتمع الدولي وعلى نطاق واسع.[1]

فبالنظر عن قرب على العلاقات الامريكية الصينية، نجدها تتصف بالتعقيد حيث نجدها تتصف بالتقارب في وقت والتصارع في وقت اخر، ويعود ذلك الى الاختلاف والتصادم في المصالح، فالولايات المتحدة تنظر الى الصين على انها قوة نامية ناهضة لها دورها الاقليمي والعالمي، كما وان نظرة الصين الى الولايات الامريكية على انها القوة الوحيدة في العالم المتشبعة، كما انها يمكن ان تؤثر تأثيراً مباشراً على علاقاتها في المنطقة، لذلك ترى الصين بان العالم يجب ان لا يكون حكراً للقطب الواحد بل ترى عالما متعدد الاقطاب، وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة الامريكية.

1. السلوك الصيني في ظل الوجود الامريكي:

تدرك الصين بشكل واضح حجم التهديد الذي تمثله اهدافها المستقبلية بالنسبة للدول الكبرى وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية، التي تعمل وبشكل جدي على تطويق المصالح الصينية في المنطقة، والعمل على تحييد الصعود الصيني السريع، في مرحلة تشهد اعادة توزيع الادوار للدول الكبرى في المنطقة، لأن الصين لديها رؤية استراتيجية مستقبلية كاملة للمناطق التي تنشط فيها وفي مقدمتها العراق، فقد تمخضت رؤية الصين الاستراتيجية للعراق من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي إذ إن هذا الجانب يمثل المحرك الرئيسي للتحرك الصيني تجاه المنطقة، في سبيل الحصول على استثمارات وامتيازات في مجال النفط والغاز الطبيعي.[2]

ان طبيعة العلاقات العراقية الصينية نابعة من سياسة الصين الداعية الى خلق بيئة مستقرة امنيا وسياسيا، إذ الصين ترى بان طبيعة علاقاتها بالدول وخاصة العراق، يجب ان تبنى على قاعدة علاقات تعاون ثنائي وتنمية اقتصادية بعيدة عن المساس بمصالح الدول الاخرى والاضرار بها، وبما ان العراق يرتبط بمصالح وعلاقات واسعة مع الولايات المتحدة الامريكية كونها اللاعب الاساس والاكثر فاعلية في المنطقة والخليج العربي، فقد

(1) صحيفة الشرق الاوسط، السياسة الصينية والعالم العربي، توجهات ومصالح بكين من قوة اقليمية الى نفوذ دولي، لندن 14 مارس 2014، العدد1289.

(2) لي وي جيان، تحليل ودراسة العلاقات بين الصين والشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، يوليو، 2001، العدد 145.

اعتمدت الصين على سياسة عدم التصادم مع الولايات المتحدة الامريكية، فالصين لديها مصالح اقتصادية مع الجانب الامريكي لا تقل اهمية عن مصالحها في المنطقة، لذلك فان الصين اتبعت سياسة مسك العصى من الوسط، للحفاظ على مصالحها مع الطرفين في وقت واحد.

ان الصين وبالرغم من عدم امتلاكها حدود دولية جغرافية مع العراق ودول المنطقة (الشرق الاوسط) الا ان وزنها الدولي يفرض عليها النظر الى هذه المنطقة من اكثر من زاوية، ومنها تأثير تلك المنطقة على امنها القومي، من حيث تامين مصادر الطاقة الى جانب تصريف الفائض من منتجاتها المصنعة، إذ تعد المنطقة سوقا استهلاكياً واعداً ونشطاً، ومنبراً دبلوماسياً نشطاً يمكن ان تحقق الصين من خلاله الحضور الفاعل في المحافل الدولية.[3]

2. البعد الجيوسياسي للتواجد الصيني في المنطقة:

تعد الصين واحدة من بين اهم دول العالم نموا اقتصاديا، ولديمومة هذا النمو فهي تحتاج الى ضمان ذلك النمو من خلال التواجد الموضعي في المنطقة، بغية الحفاظ على مصالحها ومكاسبها الاقتصادية، والهدف الاهم من ذلك التواجد الحفاظ على امن الممرات البحرية خاصة (مضيق هرمز، ومضيق ملقا) خريطة (2). التي تسيطر عليه بشكل شبه مطلق الولايات المتحدة الامريكية، لذلك عمدت الصين لإيجاد موطئ قدم في المنطقة عن طريق عقد الاتفاقيات السياسية الاستراتيجية مع العراق ودول المنطقة، مما جعل من الصين ان تكون المنافس الاقوى والابرز للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة وهذا ما اثار حفيظتها.

خريطة (2)

مضيق هرمز ومضيق ملقا

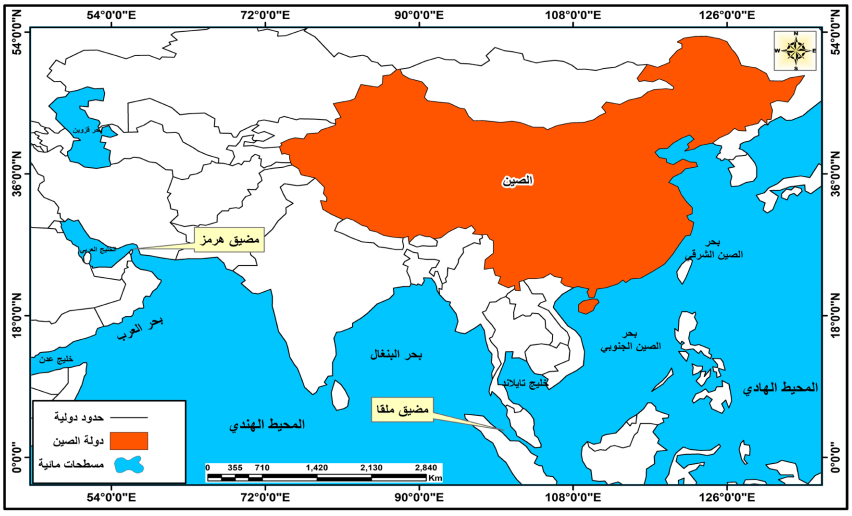

المصدر:

عمل الباحث بالاعتماد على برنامج: Arc Map 10.4.1

وعمدت الصين الى تطوير قدراتها العسكرية البرية والبحرية بغية مواجهة اي تهديد قد يهدد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وبناء قوة عسكرية تتناسب مع مكانتها العالمية طالما ان المصالح الاقتصادية والسياسية الصينية منتشرة في مختلف جهات العالم فأن هذا التفكير الاستراتيجي مطلوب، لأن الدور الذي يمكن ان تلعبه الصين في المنطقة يمكن ان يحدث تصادم مع الولايات المتحدة الامريكية، بالفضلا عن ان الصين بمقوماتها

(3) حيدر علي حسين، العراق في الادراك الاستراتيجي الصيني، العراق وعلاقاته الخارجية الواقع والافاق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2012. ص 280.

الجغرافية والاقتصادية يمكن ان تلعب دور مستقبلي في اي جهة من العالم وبالأخص العراق ومنطقة الخليج العربي المنطقة الاستراتيجية الاهم في العالم، كون ان الصين لديها طموحا للدخول ضمن نادي الدول العظمى. (1)

لم تبدي الحكومة الصينية اي ردة فعل او علامات تذكر تدل على تحدي الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة والعراق على وجه الخصوص، وهو ناتج عن امر مهم ووجيه، هو ان الصين المستفيدة الابرز من التواجد الامريكي في العراق كضامن امني في العراق، وتوفر على الصين التكاليف المادية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في العراق ومياهه الاقليمية، فضلا عن هذا كله فأن التواجد العسكري الصيني الفاعل في المنطقة سيعمل على دفع الولايات المتحدة الامريكية على مزيد من التواجد الامريكي في منطقة شرق اسيا وبحر الصين وهو الامر الذي تخشاه الصين وبشدة، وتتمتع منطقة شرق اسيا بأهمية جيوسياسية كبرى لدى الصين والى حد ما اكثر من اهمية الشرق الاوسط فالمنطقة تشكل تهديد لأمنها القومي الى حد كبير، لذلك لا تعمل الصين في تواجدها في العراق الى اثارة اي صراعات محتملة مستقبلية مع الولايات المتحدة، فلكل من الصين وامريكا لديها مصالح مشتركة في العراق وليس من صالحها العبث باستقرار وامن العراق، فكلاهما لديه استثمارات مهمة واستراتيجية مستمرة الى وقتنا الحالي، لأن الصين تعد من اكبر المستثمرين في البلاد اذ بلغت حجم استثماراتها ما يقارب ال 18 مليار دولار امريكي. (2)

لا شك ان حجم استثمارات الصين الكبيرة في العراق ناتجة بالأساس عن النظام الذي يفرضه التواجد الامريكي في المنطقة وخاصة نظام الامن، لذلك نرى ان الصين تتجنب اي استثمارات اقتصادية او اي توجهات سياسية يمكن ان تغضب الولايات المتحدة الامريكية في العراق. (3)

حيث تعد الصين المستفيد الاكبر من التواجد الامريكي في العراق والمنطقة، وهي المستفيد الحر من عمليات المحافظة على الامن الذي تقوم به القوات الامريكية في العراق، مشيرا الى ان الولايات المتحدة تنفق الكثير من الاموال من اجل حفظ الامن في المنطقة، في وقت ان المكاسب الصينية ترتفع بحجم الدور والتدخل الذي تقوم به الولايات المتحدة في العراق، حيث ان الجانب الامريكي طالب الصين بأن تستثمر مع الولايات المتحدة الامريكية في جهودها للمحافظة على امن العراق، وهذا ما معناه ان الولايات المتحدة الامريكية لا ترى في الوجود الصيني في العراق يشكل خطرا على مصالحها، لكنها في نفس الوقت تريد من الصين ان تتحمل جزء من العبء الامني في المنطقة، وان تكون هذه الجهود بحجم استثماراتها الاقتصادية في العراق. (4)

نستنتج من ذلك أن الصين تتبع مبدأ عدم التدخل المباشر في شؤون الدول وخاصة التدخل العسكري، اذ يعد هذا المبدأ احد المبادئ الاساسية في استراتيجية الصين في العراق والشرق الاوسط، كون ان ذلك يوفر للصين تأسيس موطئ قدم بالغ الاهمية خاصة في البلدان

(1) Wuxinbo China and the United states. Core interests, common interests and Partnership. Special report, united states institute of Peace.2011.P.3.

(2) John Calabrese, China ,s Role in Post-Hegemonic Middle East, Middle East Institute, Washington: 2017, www.mei.edu .

(3) Scathe Khalil, Al-Harrier Road ... An economic belt linking Iraq with China, Raw abet Center for Research and Strategic Studies, 2017, www.rawabercenter.com.

(4) تشاو ينغ فننغ، قبول الاعتماد المتبادل، ديناميكيات الصين والشرق الاوسط حان وقت الاصلاح، معهد بروكن غز، ماساشوستس، 2015، ص3.

الغنية بالنفط، ويسمح مبدأ عدم التدخل حسب الرؤية الصينية في توفير اليات الدفاع عن انشطتها الاقتصادية والاستثمارية ليس عبر التدخل العسكري والضغط على الانظمة السياسية، وانما عن طريق اضافة شروط وامتيازات تفضيلية للاستثمارات الصينية في المنطقة على عكس الرؤية الامريكية [1].

وتعتمد الصين في نهج سياستها في العراق ومنطقة الشرق الاوسط، على نهج الترقب وقت حدوث الازمات، اذ تخشى الصين من اقحام نفسها في الصراع الدائر في المنطقة والتوترات الاقليمية، والانقسامات الطائفية، والمنافسة مع القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية. [2]

وهنا يتبين حذر الصين من السياسات الامريكية في الشرق الاوسط والعالم اجمع، ذلك حسب طبيعة صنع القرار الصيني تؤثر على طريقة تجاوب الحكومة الصينية مع السياسات الامريكية والغربية، لأن المركزية وحجم تأثير العسكريين في نظام الحكم الصيني يجعلان الحكومة الصينية تفسر او ترى سياسة الاحتواء في السياسات الغربية حتى في حال لم تكن موجودة، ووفقا لذلك ترى الحكومة الصينية الى معنى الاشراك او المشاركة وفق ترتيبات السياسة الغربية على انه شكل من اشكال الاحتواء للسياسة الناعمة. [3]

تتميز السياسة الصينية في العراق والشرق الاوسط بالحياد وفي مجمل القضايا، ورغم اهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة للصين، نلاحظ ضعف الوجود الدبلوماسي للصين في العراق اذ لا يتجاوز عدد الموظفين العاملين في السفارة الصينية في العراق ال 10 موظفين رغم ذلك لم تتأثر علاقات الصين بالعراق رغم المشاكل السياسية التي تثار في الشأن الداخلي العراقي، ولم تبدي الصين رغبتها لحل تلك المشاكل ولا حتى التوسط لحل اي من هذه الخلافات، وذلك لأنها تعدها وفق سياستها تدخلا في الشئون الداخلية للدول، لذلك يلاحظ على سياسة الصين تجاه العراق الحيادية تجاه اغلب القضايا السياسية العراقية، وتبدي حذرها من اطلاق اي تصريحات قد تعدها الحكومة العراقية تدخلا في شئونها الداخلية. [4]

وخلاصة القول ان استراتيجية الصين تجاه العراق تتجه نحو اتخاذ الموقف المحايد الذي يمكن ان يكسبه منافع ومزايا عديدة ، فضلاً عن التأثير الامريكي جعل الصين تضع في نظر الاعتبار الحفاظ على قدر من التفاهم والاستقرار في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية، ومن جانب اخر اتخاذ موقفاً وسطياً تجاه العراق بشكل يضمن لها مصالحها الاقتصادية في العراق.

3. البعد الجيوسياسي للتواجد الامريكي في المنطقة:

ان سعي الولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على نظام القوة العظمى الوحيدة، والحيلولة دون تحول هذا النظام الى نظام تعددي، عبر الاستحواذ على امكانيات القوة الحقيقية فيه، دفعها الى فرض هيمنتها على مناطق النفط الرئيسية، ويأتي العراق ومنطقة الخليج العربي في مقدمة تلك المناطق الحيوية نظرا للثروات النفطية الهائلة التي تحتويها. [5]

(1) Oliver Bruner, Iraq Exposes Limits of China ,s Non-Interference Policy, The Diplomat, July 01,2014.At: http://thediplomat.com/2014/07/iraq-exposes-limits-of-chinas-non-interference-policy/.

(2) Andrew Cheong, China IN Iraq:Towards a Policy Of Creative Intervention? June 30, 2014. See more http://www.ewinextgen.com/sort-by-region/2014/6/30/china-in-iraq-towards-a-policy-of-creative-intervention.

(3) ديفيد شامبو، احتواء الصين ام اشراكها حساب ردود بكين، في صعود الصين، تحرير مايكل اي براون واخرون، ترجمة مصطفى قاسم، ط 1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، العدد 1488، 1010) ص411.

(4) Oliver Bruner , op. cat.

(5) غيناي زيغا نوف، العولمة والعلاقات الدولية، الطبعة الاولى، دمشق، مكتبة ميسلون، 2002، ص 48-47.

تدرك الولايات المتحدة جيدا ان منطقة الخليج العربي وما تحتويه من احتياطات هائلة من النفط تجعل من الضروري ان تحتفظ بحرية التدخل في المنطقة، والاستفادة من هذه الثروات،[1]

اذ تعد المزايا الاقتصادية (الانتاج والكلفة وحجم الاحتياطي) معالم اساسية لإدامة المشروع الامريكي في المنطقة في السيطرة على نفط المنطقة، ومن ثم بناء هيكلة جديدة للأسواق النفطية في المنطقة بحيث تشكل تحالفا اقتصاديا مرتبطا باقتصاديات الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص وحلفائها بشكل عام، وقصد الطريق امام الصين والقوى التي تعارض سياساتها الى درجة ما في المنطقة، وهذا لا يتم الا من خلال احتواء اجزاء جيوستراتيجية من هذه المنظومة النفطية، ويعد العراق في مقدمة هذه الاجزاء، من اجل اقامة محمية نفطية موثوقة في الشرق الاوسط تتعهد بتأمين طلب الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها المتصاعد من النفط، وتوفير الفرص الاستثمارية لشركات الطاقة الامريكية في العراق.[2]

ان من اهم دوافع الاستراتيجية الامريكية في العراق هو التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى، التي تعتمد على الواردات النفطية واستثماراتها بدرجة كبيرة في المنطقة وتأتي الصين في مقدمة تلك الدول، وهو ما يمكن ان يتحقق من خلال تحكم الولايات المتحدة الامريكية بإمدادات النفط التي تستهلكها تلك القوى، ومن ثم التحكم بأسعار النفط بما يتسبب بخسائر كبيرة لتلك الدول المنتجة للنفط ومن ضمنها روسيا، وهو ما يشكل ورقة ضغط على تلك القوى بان تكون تابعة وبدرجة معينة لسياسات الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة حفاضا على مصالحه الاستراتيجية واستثماراتها.[3]

وبذلك سوف تضع الولايات المتحدة الامريكية الجزء الاكبر من احتياطات البترول في العالم تحت حمايتها، والتكامل مع الدور الامريكي في وسط اسيا الامر الذي يثير تخوف الصين، حيث يمكن استخدام هذا الابتزاز الاقتصادي ضد الصين التي تشير الدراسات الى تصاعد معدل استهلاكها لمصادر الطاقة في ظل ارتفاع معدل نوها الاقتصادي ما بين ٪10-8، الامر الذي يشكل خطرا محتملا ضد مصالح الصين الاقتصادية في المنطقة وديمومة نموها الاقتصادي، وستكون الولايات المتحدة في مأمن من اي حصار بترولي ومحصنة من ارتفاع اسعار النفط كونها تمتلك صمامات البترول في العراق والشرق الاوسط، وهو ما يجعلها قادرة على اغلاق او فتح انابيب النفط لأصدقائها او اعدائها كما تشاء، وهذا الحكم ينطبق على الصين بالدرجة الاساس.[4]

وفقاً لذلك يمكن ان تشهد المرحلة المقبلة ظهور تحالفات اكثر توجها لمعاداة الولايات المتحدة الامريكية، تقوده الصين في شرق اسيا والهند وروسيا في اوراسيا ويمكن ان تنضم ايران بعد ذلك الى التحالف.

لقد ادركت الصين الغاية الامريكية من السيطرة على منابع النفط في العراق والشرق الاسط، وادركت بان عليها ان تلعب دور اكبر في سياسات الطاقة العالمية، وقد كان لها ذلك من خلال التحرك الواسع من

(1) خليل العناني، اللوبي النفطي الامريكي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد164، ابريل 2006، ص46-45.
(2) رتيلدج ايان، العطش الى النفط، ماذا تفعل امريكا بالعالم لضمان امنها النفطي؟، 2006، ص276، ترجمة مازن الجندلي، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم.
(3) خليل العناني، دور النفط في الازمة العراقية - الامريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد 151، 2003، ص38.
(4) عبد الحي زلوم، حروب البترول الصليبية - والقرن الامريكي الجديد، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للنشر، 2005، ص303.

خلال استثماراتها الكبيرة في الحقول العراقية والمنطقة بأكملها، اذ ادركت ان الحرب القادمة هي حرب الطاقة اي حرب اقتصادية باردة، ومن المحتمل ان يتحول هذا الصراع الى حرب بالمواجهة العسكرية المباشرة.[1]

والحقيقة ان غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وان كان مدفوعا بعوامل عديدة لكنه وفي معظم اجزائه يعد دافعاً طويل الامد لإدامة الهيمنة الامريكية في هذه المنطقة الاستراتيجية، والذي يمكن للصين قراءته بسهولة والذي جوهره احتفاظ الولايات المتحدة الامريكية بالسيطرة على صمامات تدفق النفط في العراق والخليج العربي، لكن في ظل الحاجة المتنامية للصين الى مصادر الطاقة المستوردة فإنها تدرك تماما بانها لا تستطيع الانسحاب من المنافسة وفي نفس الوقت تدخل صراعات من اجل الافضلية الجيوبولوتيكية في المنطقة، والتي سوف تشتد بالتأكيد في السنوات القادمة ليصبح التنافس على مصادر الطاقة شكل من اشكال الصراعات المستقبلية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية.[2]

تعاملت الولايات المتحدة الامريكية مع العراق على انه غنائم حرب، يحق لها ومن حالفها الاستثمار فيه، فبعد ان تمكنت الولايات المتحدة بقواتها من احتلال العراق تعالت الاصوات الداعية الى دمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الامريكي، وخصخصة صناعة النفط العراقي للاستثمارات الاجنبية وتشجيعها، وما يؤكد ان الهدف الاساسي من الاحتلال الامريكي للعراق هو السيطرة على الاحتياطي النفطي العراقي، اذ سيطرت القوات الامريكية ومنذ لحظة دخولها بغداد على وزارة النفط العراقية، حيث كانت وزارة النفط هي الجهة المسئولة عن العقود النفطية مع الشركات الاجنبية، وباشرت قوات الاحتلال وعلى الفور بإلغاء العقود السابقة مع تلك الشركات، والمتضمنة تطوير الحقول النفطية العراقية، ومن هذه الشركات الصينية والروسية والفرنسية، والذي تعده قوات الاحتلال مخالفا لقرارات الحصار الصادر من الامم المتحدة، ومن ضمن هذه العقود عقد تطوير حقل الاحدب العملاق مع الجانب الصيني الموقع قبل الغزو الامريكي للعراق والذي اثار حفيظة الجانب الصيني وبدرجة كبيرة، والذي سرعان ما اعيد تفعيله بالاتفاق مع الجانب العراقي بعد عام 2008.[3]

ومما زاد من اهمية العراق والخليج العربي حسب المنظور الاستراتيجي الامريكي، ان استمرار لاعتماد الامريكي على امدادات النفط من منطقة الشرق الاوسط بشكل كبير واساسي، يشكل مشكلة امن قومي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، لا سيما ان استهلاكها لمصادر البترول اصبح يزداد وبشكل كبير، وفي نفس الوقت تتجه لان تكون في عداد الدول الغير مالكة لهذه الموارد الاستراتيجية، وهو ما دفع الولايات المتحدة للتعامل مع ثلاث بدائل مرشحة وهي:

أ. استخدام المخزون الاستراتيجي الامريكي لتعويض النقص الحاصل، اذ يبلغ اجمالي المخزون من النفط الخام نحو 727 مليون برميل.

ب. زيادة الانتاج الامريكي من النفط وهذا البديل لا يحقق سوى زيادة ضئيلة لا تكفي لسد الاحتياجات المباشرة من مصادر الطاقة.

ت. خفض الطلب على الاستهلاك وهو ما ينعكس

(1) وثيقة استراتيجية الامن القومي الروسي حتى عام 2020، صحيفة الحياة اللندنية، 2008/ 12/ 26، على الموقع: http://www.daralhayat.com.

(2) مايكل كلير، دم ونفط ـ امريكا واستراتيجيات الطاقة: الى اين ؟، ترجمة احمد رمو، ط1، بيروت، دار الساقي، 2011، ص332..

(3) هاني حبيب، النفط ـ استراتيجيا وامنيا وعسكريا وتنمويا، مصدر الثروة والطاقة والازمات، ط1 ن بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص145.

سلبا على شكل الحياة السائدة في الولايات المتحدة الامريكية.

4. الأهمية والابعاد الاستراتيجية للعلاقات الامريكية الصينية:

يمكن القول ان العلاقات الصينية مع دول الخارج قد فاقت علاقات الولايات المتحدة الامريكية مع الدول من حيث التبادل التجاري والاستثماري وفي بعض الاحيان حتى على مستوى العلاقات السياسية، لاسيما مع العراق ودول الشرق الاوسط كون ان وجه العلاقات الصينية مع دول المنطقة يتسم بالوضوح، على عكس الجانب الامريكي الذي يتسم بالضبابية والذي دائما ما يخفي الوجه الاخر في الظل هذا من جهة، اما من جهة اخرى فأن طبيعة العلاقات الامريكية الصينية فيما بينهما فيختلف تحديدها من طرف الى اخر، وهذا ما أثر بشكل مباشر على نموها وتطورها الطبيعي فعمليات الشد والجذب والتناحر في بعض الاحيان على مختلف القضايا الدولية وخاصة في نقاط المصالح الاقتصادية والقضايا السياسية فالغموض غالبا ما يشوب طبيعة هذه العلاقات، اما بالنسبة للصين فأن الهدف والمغزى الاستراتيجي لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية، على اعتبار ان الصين واحدة من اكبر اقتصاديات العالم النامي، هي انها بحاجة الى مناخ وبيئة سلمية لتطوير قدراتها الاقتصادية، اما الولايات المتحدة الامريكية فتعد الدولة الوحيدة في العالم التي بمقدورها المبادرة السريعة في شن الحروب في اي جهة من العالم وفي اي وقت، فضلا عن انها القوة الوحيدة في العالم القادرة وبشكل ما على زعزعة البيئة التنموية في الصين، والتضييق على مصالحها الاقتصادية في اي جهة من العالم لاسيما في العراق والشرق الاوسط بشكل عام، كونها اللاعب الاساس والمسيطر في المنطقة، وعلى الرغم من الاضطرابات الامنية والسياسية في المنطقة والعالم بقيت العلاقات الامريكية الصينية محافظة على طبيعتها، وبذلك يمكن ضمان خطط التنمية الصينية والمضي قدما في علاقاتها بدول المنطقة.[1]

للعلاقات الصينية الامريكية مغزى استراتيجي خاص وهام في عملية بناء التحديثات والتطور التكنلوجي في الصين، حيث ان الصين منفتحة انفتاحاً تاماً على الخارج، الا ان امريكا لها نظرة خاصة على هذا الانفتاح، تتعلق برغبتها في الولوج في المجتمع والاقتصاد الصيني لتثبيت اهدافها وترسيخ مصالحها، فالصين بحاجة الى التكنلوجية المتطورة والاسواق الخارجية والاموال والكفاءات الادارية والمعلومات وغالبية هذه الحاجات ترد من الولايات المتحدة الامريكية التي تعد من اكثر دول العالم حيوية وتطور تكنلوجي واقوى دول العالم على الاطلاق اقتصادياً.[2]

ان وضع العلاقات الامريكية الصينية يؤثر بشكل مباشر على علاقاتها الاستراتيجية بدول المنطقة في العراق والشرق الاوسط، كونها الدولة الوحيدة التي زجت بنفسها بشكل مباشر في المنطقة، في الوقت الذي عارضت الصين هذا التدخل هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ان الولايات المتحدة هي ايضا من زجت بنفسها في مسألة تايوان الصينية، لذا مسالة حفاظ الصين على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة تعد قضية امن قومي بالنسبة للصين، كما انها تلجئ الى وسائل واساليب دبلوماسية للحفاظ على وحدتها الوطنية دون احداث تصادم مباشر مع الولايات المتحدة الامريكية، كون ان الصين في سياستها الخارجية تضع

(1) الخصائص الثمانية للعلاقات الصينية الامريكية الراهنة: https://www.fasebook.com/permalink.php?story_fpid=1583697509924.57&id=158175927678506.

(2) زيغنيو بير جنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة امل الشرقي، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 1999، ص 21.

في المقام الاول مسألة اقامة علاقات طبيعية مع امريكا والحفاظ عليها وتطويرها كونها تتعلق في المصالح الاستراتيجية العليا بالنسبة للصين، مما يتطلب التنازل عن بعض الامور والقضايا الجزئية واخضاعها لصالح المصالح الاستراتيجية العليا بالنسبة للصين، اما في ما يتعلق في فهم الولايات المتحدة لطبيعة علاقاتها بالصين واهميتها، عدا كون ان الصين احد الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، يقوم على اساس ان القوة العسكرية الصينية لن تكون قادرة على المنافسة والوقوف بوجه القوة العسكرية الامريكية من الان الى الـ 15 سنة القادمة، غير ان الصين احدى الدول المالكة للتكنلوجيا النووية وتقنياتها الصاروخية، ويمكن ان تتمتع بقدرة نووية يمكن ان تهدد امن ومصالح الولايات المتحدة الامريكية.

5. أوجه التقارب والاختلاف الصيني الامريكي في المنطقة:

بالنظر الى طبيعة العلاقات الامريكية الصينية على المستوى الاقليمي والدولي، وفي اطار المؤشرات العامة للعلاقات الدولية، يجعلنا نقول ان هذه العلاقات هي الاهم على مستوى العالم في الحاضر والمستقبل القريب والمتوسط، كون ان كلا الدولتين تنمو وتمتلك امكانيات غير مسبوقة وعلى كافة الاصعدة، وقد تكون اكثر قوتين اقتصاديتين فاعلتين في المنطقة والعراق على وجه الخصوص، وان كلا القوتين وضع لنفسه اهداف لا تتعلق بمنطقة الشرق الاوسط ومنطقة شرق اسيا او جنوبها، وانما اهداف تتعلق بالنظام العالمي بشكل عام، فإقليميا لا يمكن التوفيق بين القوتين، بحيث تستمر الولايات المتحدة الامريكية بمكانتها بينما تنمو الصين بقوة وتستمر في تحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية، فترى الولايات المتحدة انها امام خيارين لا ثالث لهما اما ان يتم كبح قوة الصين وطموحاتها في المنطقة، او ان تتراجع الولايات المتحدة الامريكية عن دورها الفاعل لتحل محله الصين وهو مؤشر يمكن ان يكون له صداه في المستقبل القريب.

ان تاريخ الانطلاق الصيني نحو الخارج بدأ مع بدأ تاريخ اطلاق الاصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو التحديث ورفع مستوى الرفاهية وتعزيز قوة الدولة الداخلية، وتحقيق استقرار اكبر لحدودها ولجوارها الاقليمي، وهو امر وصلت اليه الصين مع بداية القرن الواحد والعشرين، ثم بدأ اتجاه الصين نحو خط شروع اخر وهو تعزيز ما تقدم والانطلاق المحدود نحو الخارج بما يؤكد ان للصين مصالح توسعية في المراحل القادمة، وانها تعمل على تهيئة بيئة دولية تقبل وجودها ودورها العالمي، وهو ما تؤكده باستثماراتها الكبرى في مختلف جهات العالم، فضلاً عن قدراتها الفضائية والجوية والبحرية والحروب المعلوماتية وغيرها، كما انها عمدت الى تعيين مبعوث دائم لها في الشرق الاوسط، وتطوير علاقاتها مع دول المنطقة ودول شمال افريقيا، والاستثمار في حقول النفط في عقود استثمارية طويلة الاجل.[1]

هذه الاستراتيجية تجعلنا ندرك بان الحركة الاستراتيجية الصينية، مرت وفق مراحل محددة، كان اول الامر يتعلق بتوفير الاحتياجات اللازمة الاساسية لتدارك الوضع الاقتصادي والانساني المتأزم وهو ما تم تحقيقه في الثمانينات من القرن الماضي، وبعدها جاءت المرحلة الثانية بتامين الحدود الخارجية والحفاظ على الامن الداخلي وتعزيز القدرات الوطنية، اما المرحلة الثالثة التي شرعت في تأكيد الذات الوطني والشروع في الانطلاق نحو الخارج وتأكيد دور الصين الاقليمي، وهذا ما وصلت اليه في القرن الحالي، وحالياً تسعى الصين في بناء قدراتها لأخذ دور اكبر في المستقبل على

(1) الشيخ باي الحبيب، الاستثمارات الصينية في افريقيا، كيف نجحت الصين في كسب القارة الافريقية؟ تقدير موقف، العدد 7، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 3-2.

المستوى العالمي لا يقل عن الدور الذي تلعبه الدول الكبرى في المنطقة والعالم اجمع، بحيث تلعب دور المساومة في تبادل المصالح والادوار، مما يمكن الصين من الحصول على الامتيازات في ميدان الاحداث والقضايا على المستوى الاقليمي والدولي.[1]

تسعى الصين الى نشر قواعد عسكرية لتعزيز قوتها وحماية مصالحها في العراق ومنطقة الشرق الاوسط وبحر الصين، على الرغم من اعلان الولايات المتحدة الامريكية ان امن الملاحة وامن الحدود والاستقرار الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط وفي شرق اسيا وجنوبها تحديدا، انما هو مصلحة امريكية وتقع ضمن حدود انتشار القواعد الامريكية، ويرى ان التحول في الاستراتيجية الصينية لا يتوقع ان يقف عند هذه الحدود، بل ان طموح الصين يكمن في الحصول على دور اكبر في ادارة الملفات الدولية في المنطقة وشرق اسيا بحدود نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من هذا القرن بعد عام 2030.[2]

ان التحول الاستراتيجي لسياسة الصين الخارجية يمكن ان يكون له عواقب قد تحدث صدام محتمل مع الولايات المتحدة الامريكية، وان هذا الامر لا يتعلق بالتوقع بحدوث الصدام فقط وانما بكيفية تعامل الولايات المتحدة الامريكية مع الصين وطموحاتها، ويتوقع ان تتخذ الولايات المتحدة الامريكية خيارات عديدة تضمن بقاء حضورها ودورها الفاعل في المنطقة وخاصة منطقة الشرق الاوسط المنطقة التي لا تقبل المساومة عند الولايات المتحدة الامريكية، والتمسك بالأدوار المستمرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مرورا بإحداث حرب الخليج بعد عام 1991 وبعدها الغزو الامريكي للعراق عام 2003، ويمكن تحقيق ذلك من خلال احد الاتجاهات التالية:

أ. ان تعمل الولايات المتحدة الامريكية على تطوير قدراتها الغير قابلة للمساومة بحيث تكون الطرف الاكثر مرونة، والتي تمتلك زمام المبادرة، اما بالنسية لنوع ومضمون تلك القدرات فإنها تبقى في مجال الافتراضات كتطوير ترسانتها النووية ووسائل الردع الامريكي.

ب. ان لم تستطع الولايات المتحدة تطبيق الخيار الاول، فإنها ستلجئ الى خيار التضييق الاقتصادي والاعتماد على تأثيرها وسيطرتها الخارجية على مناطق الانتاج العالمي من البترول خاصة في منطقة الشرق الاوسط الذي تعده الصين منطقة استراتيجية لديمومة نموها الاقتصادي، في الوقت الذي تقول فيه واشنطن انها ستعمل مع الصين لضمان الامن والرخاء الاقتصادي في المنطقة، فإنها تعمل على اثارة المشكلات في منطقة بحر الصين الجنوبي الذي تمر من خلاله تجارة الصين التي يبلغ حجمها 5 ترليون دولار سنويا، والذي يعد ذا اهمية وخاصية كبرى لدى الصين، في ظل المشاكل المتعلقة بملكية المناطق والجز الغنية بالنفط في بحر الصين الجنوبي، والتي تعد اكبر التهديدات الامنية لمنطقة شرق اسيا، والتي تعد منطقة متنازع عليها من قبل كل من الصين والفلبين وتايوان وماليزيا وبروناي وفيتنام، فالولايات المتحدة الامريكية تحتفظ بقواعد استراتيجية في منطقة شمال اسيا في اليابان وكوريا الجنوبية والمحيط الهادي.[3]

(1) Charles L. Glaser, Time for a U.S.-China Grand Bargain, Policy Brief, no. 15, Quarterly Journal: International Security ,, Harvard, Belfour Center for Science and International Affairs, July 2015, p: 7-8.

(2) جوناثان بير كشير ميلر، بحر الصين الجنوبي، بؤرة الصراع القادم، العدد 6، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016، ص، 5-4.

(3) اسيا اولا ركائز الاستراتيجية العسكرية الامريكية الجديدة، مركز درع الوطن،
http://www.nationshield.ae/home/details/files/.

ت. تمتلك الولايات المتحدة الامريكية علاقات استراتيجية مع دول المنطقة وخاصة مع العراق ودول الخليج العربي لما يتميز به من اهمية استراتيجية كبرى لدى الولايات المتحدة، فضلا على امتلاكها قواعد عسكرية منتشرة في المنطقة، فضلا عن القواعد الامريكية في المحيط الهادي والمناطق القريبة من شرق اسيا، وان مؤشرات تنازل الولايات المتحدة عن هذه القواعد بعيدة جدا، او حتى الانسحاب من شرق اسيا، كون ان تواجد القواعد الامريكية هو ضمان لمستقبل المصالح الامريكية الاستراتيجية في المنطقة.

6. مستقبل العلاقات الامريكية الصينية وتأثيرها على الشرق الاوسط:

تعد العلاقات الامريكية الصينية ذات خصوصية مميزة، فالعلاقة بينهما ليست علاقة بين دولة كبيرة ودولة اخرى صغيرة ولا علاقة بين جارتين او علاقة بين حليفين كعلاقة الولايات المتحدة مع بريطانيا، بحيث تكفي قضية نوعية واحدة لتحديد الصورة الكاملة للعلاقة بينهما، بل هي علاقة بين دولتين الاولى قوة اقتصادية وعسكرية تسيطر على اغلب جهات العالم المختلفة، اما الصين فإنها قوة اقتصادية صاعدة ليس لديها اطماع توسعية او استعمارية يمكن ان تهدد الامن الداخلي للدول او اطماع توسعية، فالصين تعد اكبر قوة اقتصادية في شرق وجنوب شرق اسيا متفوقة على اليابان في الناتج القومي، ويساوي ناتجها المحلي ضعف ناتج الهند وروسيا معا، ويتوقع ان يتجاوز ناتج الصين المحلي ناتج الولايات المتحدة الامريكية في السنوات القادمة،[1]

تتميز العلاقات الامريكية الصينية وبسبب كثافة المصالح الاقتصادية والسياسية المتبادلة بطبيعة مزدوجة، فهي من جهة تجمع بين المخاوف والشكوك المتبادلة وعدم الثقة، ومن جهة اخرى تؤكد على ضرورة التعاون وتعزيز المصالح والاهتمامات المشتركة، فالصين لا تستطيع تجاهل دور الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي المعاصر ونفوذها الغالب في العراق والمنطقة، او حجم مصالحها مع امريكا، ومن جانبها فان الولايات المتحدة لا يمكن ان تغفل عن حقيقة التطور والتقدم الاقتصادي الصيني الذي حققته، والذي يؤهل الصين ان تكون احد الدول الاقتصادية العظمى المؤثرة في النظام الدولي، وعلى الرغم من التقارب والتداخل في العلاقات الامريكية الصينية، الا انها ما لبثت ان شهدت الكثير من فترات التوتر، خاصة في مجال الحقوق الفكرية وقضية حقوق الانسان وقضية تايوان، والازمة السورية والازمة النووية الايرانية وقضية الحرب في العراق والحرب على تنظيم داعش في العراق وسوريا.

وعلى الرغم من عمليات الشد والجذب في العلاقات بين البلدين الا ان البلدان ادركا ضرورة استمرار علاقات التعاون والتنسيق المتبادل، حيث ادركت الولايات المتحدة ان تطبيع علاقاتها مع بكين سوف يساعد في تكثيف ودعم الجهود للحيلولة دون انتشار الاسلحة النووية والبيولوجية، وبنظرة واقعية على العلاقات الامريكية الصينية، يمكن تحديد اتجاهين لطبيعة العلاقات المستقبلية بين البلدين، الاتجاه الاول يتجسد بعنصر الاحتواء، المدعوم من قبل المجمع العسكري الصناعي الامريكي، الذي يبحث عن عدو يتيح له الاستمرار في سباق التسلح والميزانيات العسكرية الضخمة، اما الاتجاه الثاني فيتجسد بعنصر التعاون، والذي يؤكد على تعميق روابط العلاقات

(1) هالة خالد حميد، تطور العلاقات الامريكية الصينية، مجلة دراسات دولية، العدد 14، تشرين الاول، 2001، ص 178.

الاقتصادية بين البلدين وهو الطريق الامثل لمعالجة القضايا المختلفة بين البلدين، وهي من ضروريات تنمية الشراكة المتبادلة والشاملة للعلاقات بين البلدين.

ان اتجاه العلاقات الامريكية الصينية يرتبط بمحددات عديدة لكلا الدولتين، فالولايات المتحدة لا تزال القوة العالمية المسيطرة على النظام الدولي والشرق الاوسط بالتحديد، فهي تمتلك قدرات اقتصادية، ونفوذ سياسي يؤهلها لتمارس دور عالمي في العقود القادمة، مع عدم تجاوز فرضية ضهور وبروز قوى دولية منافسة لها مستقبلا كالصين. (1)

لا تزال الصين تنمو اقتصاديا بمعدل ما يقارب الـ 10٪ ونموها الاقتصادي يرافقه نمو في المجال العسكري، وجميع هذه المؤشرات تقود الى نمو المصالح الصينية، وقد ينمو معها الوجود العسكري الصيني لغرض حماية مصالحها الاقتصادية المنتشرة في العراق والشرق الاوسط على وجه التحديد، ولعل هذه التطورات قد تدفع باتجاه تطابق المصالح الصينية مع مصالح دول الشرق الاوسط، في عدد من القضايا اهمها امن الخليج والممرات البحرية والملاحة في بحر العرب والبحر الاحمر، فضلا عن قضايا اخرى منها مكافحة القرصنة والارهاب، واعادة اعمار العراق وسوريا واليمن، وهي امور يمكن ان تحقق تطلعات مستقبلية جيدة للطرفين. (2)

ان حضور الولايات المتحدة في العراق ومنطقة الشرق الاوسط وفي شرق اسيا بمثابة خط الدفاع الرئيسي للولايات المتحدة الامريكية، لذلك تعد الولايات المتحدة هذه المنطقة من الضروريات التي لا يمكن المساومة عليها، فمنطقة المحيط الهادي تحتوي كل من اليابان وكوريا الجنوبية، وهما قوتين اقتصاديتين حليفتين للولايات المتحدة الامريكية، كما ان هذه المنطقة تعد مركز ثقل القوة العالمية في العقود القادمة، كما ان هذه المنطقة تعد اكبر الاسواق العالمية على الاطلاق، وان هذه المنطقة تقدم اغراءات كبرى للشركات الاقتصادية العاملة في المنطقة، وترى الولايات المتحدة ان خروجها من مناطق نفوذها وترك حلفائها بدون حماية سيخلق للولايات المتحدة الامريكية تحدي مستقبلي يتمثل في ضعف تحالفاتها وشركائها، وهو امر لا تريده، وان اتجهت الى خفض حضورها في المنطقة فإنها ستتجه الى تطوير وتوسيع الادوار الامنية لحلفائها وتوفر الغطاء الامني في المنطقة. (3)

وهنالك اتجاهين في العلاقات الامريكية الصينية:

الاتجاه الأول: يمثل الخط المتشدد في الصين المتمثل بالزعامات القومية والعسكرية، ترى ان الولايات المتحدة الامريكية ستكون العدو الابرز للصين مستقبلا، وان على الصين ان تعد نفسها لهذا الاحتمال، وهو الخط الذي يجد ما يوازيه في الولايات المتحدة الامريكية لاسيما عند اجنحة اليمين الامريكية التي ترى ان استمرار نمو الصين سيجعل منها قوة عظمى تعمل على ازاحة وتهديد المصالح والوجود الامريكي في العراق والشرق الاوسط، ومن ثم ان على الولايات المتحدة الامريكية الاتجاه الى تبني سياسة الاحتواء،

الاتجاه الثاني : يدعو الى التفكير العقلاني، وفي كلا الدولتين على اساس ان قمة الهرم الدولي ستكون لمن يملك عوامل القوة والاستراتيجية الفاعلة وعلى كافة المستويات، وان الصين ستكون القوة المؤثرة الابرز

(1) Lauren M. Philips, International relations in 2030: The transformative Power of large developing countries, Bonn, German Development Institute, 2008,p: 8-9.

(2) ناصر التميمي، صعود الصين:المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا، مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية الصينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص338.

(3) LI Wei and World Bank and Development Research Center of the State Council, the People ,s Republic of China, 2015, p: 15-16.

خلال العقدين القادمين، الا ان الولايات المتحدة الامريكية ستفوقها تأثيرا وقوة من خلال المقومات التي تمتلكها كذلك التحالفات ونظام التجدد الدائم الذي تتبناه، من خلال استقطاب الكفاءات من كل انحاء العالم، وان المنطق يفرض على الدولتين اظهار العمل على توسيع العلاقات الثنائية وكبح اي توجه يدعو الى التناحر، عبر الحوار والمعالجة لنقاط الخلاف بين البلدين[1].

7- مستقبل العلاقات العراقية الصينية:

ان موقع العراق الجغرافي والاستراتيجي المميز في الشرق الاوسط، جعله يحتل مكانة مهمة ضمن الاستراتيجية الصينية الخارجية، لذا فان الصين ستواصل توجهها نحو العراق على المدى المتوسط والبعيد اذا ما ارادت ادامة نموها الاقتصادي، فالعراق بما يمتلكه من امكانيات نفطية يمكنه ان يوفر للصين ما تحتاجه من النفط لا سيما ان الصين في طلب متزايد على النفط من عام الى اخر كونها تشهد نمو اقتصادي متسارع.[2]

ترغب الصين في دعم قوتها الاقتصادية والسياسية واخذ مكان مهم ومؤثر على الصعيد العالمي، وتوفر منطقة الشرق الاوسط الحيز الجغرافي الملائم لإظهار مكانتها ودورها، لأن الصين تمتلك القرار المؤثر والفاعل في قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي في العراق والمنطقة، ووفقاً لهذه الرؤية قامت الصين بتبني استراتيجية المحيط الكبير وعدت منطقة الشرق الاوسط، جزءا هاما لهذا المحيط على الرغم من ان الصين لا تمتلك حدود تماس جغرافي مع المنطقة، لكن الثقل الاقتصادي والسياسي للصين في المحيط العالمي، يفرض على الصين النظر الى هذه المسالة من عدة نواحي، منها تأثير هذه المنطقة على امنها الاقتصادي القومي، وتبديد المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة الصيني، لذلك تعمل على الصين توطيد علاقاتها بدول المنطقة.[3] من خلال عدة نقاط:

أ. ان استهلاك الصين المتزايد من مصادر الطاقة سيدفعها الى زيادة اعتمادها على النفط الموجود في المنطقة مستقبلا، لذا لن تدخر الصين جهدا في العمل الدبلوماسي لتامين الممرات البحرية التي تسلكها ناقلات النفط وصولا الى الصين، وتدرك الصين حقيقة تواجد الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة كقوة مسيطرة على هذه الممرات البحرية الاستراتيجية، لذا تعمل الصين بتاني وحكمة في التعامل مع هذا الامر.

ب. من المهم ادراك ان مستقبل العلاقات العراقية الصينية مرهون بمستقبل العلاقات العراقية الامريكية، لكن من المهم ادراك ان للصين والولايات المتحدة الامريكية لديها مصالح مشتركة استراتيجية في العراق، كون ان الصين تأتي بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة كأكبر دول العالم استهلاكا لمصادر الطاقة، بالرغم من ان العراق ليس المصدر الاساسي للنفط بالنسبة للصين، حيث تعد المملكة العربية السعودية وايران اكبر مصدري النفط لها، الا ان العراق يظل فاعلاً اساسياً ومؤثراً على سوق النفط واسعاره العالمية.

ت. ان حجم التحديات والمشكلات الامنية والسياسية والاقتصادية التي يواجهها العراق، فضلاً عن التحديات التي تقف بوجه الاندفاع الصيني

(1) Robert G. Sutter, and others, Balancing Acts: The U.S. Rebalance and Asia-Pacific Stability, Washington, Segue Center for Asian Studies, August 2013, p: 15.

(2) بي كنغ، تطورات جديدة وسياسات الصين الشرق اوسطية، مجلة شؤون الشرق الاوسط، ص 62-61.

(3) مروان قبلان، دبلوماسية الصين النفطية واحتمالية الصراع مع امريكا، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 20-19، حزيران 2006، ص 218-217.

تجاه العراق من جهة الولايات المتحدة الامريكية والقوى الاقليمية، تضع تحديات جدية امام تطور العلاقات العراقية الصينية، كون ان رغبة الطرفين العراقي والصيني في تطوير تلك العلاقات لا بد ان يصطدم بتلك التحديات.

ث. وتجدر الاشارة الى ان عمق العلاقات العراقية الصينية وامتدادها الى فترات تاريخية طويلة لم يوفر الدفع الكافي للسياسة الصينية لتبني قرارات استراتيجية تجاه العراق بالدرجة التي يمكن ان توصف باستراتيجية وعلاقات فاعلة فيما يخص الموضوع العراقي، الا ان هذا لا يمنع وجود توجهات سياسية صينية تجاه تعزيز العلاقات مع العراق كجزء من منظومة علاقات الصين بدول المنطقة.

ج. اما الدافع الاقتصادي فالتطورات الاقتصادية وتجارب التحديث كان لها الفعل والتأثير في تنامي حاجة الصين الى الطاقة وبالأخص النفط وهذا ما معناه ان الصين ستكون في مقدمة الدول الساعية للحصول على الاستثمارات في مجال النفط العراقي وهذا ما حدث بالفعل ولكن ليس بالمستوى المطلوب والذي يلبي طموحات العراق.

ح. اما فيما يتعلق باستراتيجية الصين تجاه العراق بعد عام 2003 وما بعدها من تطورات، يمكن ان نشير الى ان الموقف الصيني الدائم تمثل بالجنوح للسلام والرغبة الدائمة للحل السياسي للمسألة العراقية، فالصين تدرك جيداً ان حجم التداعيات التي يمكن ان تتأثر بها الصين نتيجة للسياسة الامريكية تجاه العراق، نظرا لاتساع دائرة المصالح الصينية في العراق والمنطقة كدولة عظمى، فأي حدث يمكن ان يحدث في اي بقعة من العالم يمكن ان يلقي بظلاله على الصين نظر لانتشار المصالح الصينية في مختلف جهات العالم، فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومنطقة الشرق الاوسط في تطور مستمر، فلم يقتصر ذلك على الجانب التجاري، بل تقوم الصين ايضا بتوريد الايدي العاملة لدول المنطقة.[1]

الاستنتاجات:

1. برزت الصين وبشكل واضح كعملاق اقتصادي استثماري في العراق ومنطقة الشرق الاوسط وبشكل اكثر فاعلية، على عكس ما كانت تعد به الولايات المتحدة الامريكية بعد عام 2003 ، من وعود الاعمار واعادة الاقتصاد العراقي الى سابق عهده .
2. ان الولايات المتحدة الامريكية لا ترغب بتوسيع نفوذ اي دولة اخرى في المنطقة سواء اكان هذا النفوذ نفوذاً سياسياً أو اقتصادياً، خاصة بعد بروز الصين مستثمراً وشريكاً اقتصادياً كبيراً في المنطقة، وقد شكل هذا الظهور مصدر ازعاج للولايات المتحدة الامريكية.
3. تنتهج الولايات المتحدة الامريكية نهج القطب الواحد المسيطر في المنطقة ، مما يشكل مصدر قلق للدول الراغبة في توسيع استثماراتها في المنطقة .
4. تتجه العلاقات العراقية الصينية الى مزيداً من التطور خاصة على مستوى العلاقات الاقتصادية كونها اللاعب الاساس في تحريك عجلة العلاقات بين الدول.

(1) حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية الصينية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بلا تاريخ.

التوصيات:

1. الثناء على الموقف الصيني الداعم للعراق في المجتمع الدولي ، والعمل على استغلال هذا الدعم في سبيل تطوير العلاقات ما بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة .
2. دعم العراق للصين في المحافل الدولية وكسب الجانب الصيني كشريك استراتيجي سياسي واقتصادي، والعمل على تكثيف الوجود الدبلوماسي العراقي في الصين ، وبالمقابل حث الصين على تعزيز وجودها الدبلوماسي في العراق .
3. العمل على اقامة ورش عمل مشتركة من شانها تدريب اصحاب المهن العراقيين وكسب الخبرة المطلوبة من الجانب الصيني بغية الاستفادة القصوى من الخبرة الصينية في مختلف المجالات .
4. محاولة احتواء الجانب الامريكي عن طريق الحوار الاستراتيجي، كي لا يكون حجر عثرة في طريق الاستثمارات الصينية وعمل الشركات في العراق ، في سبيل تجنب حدوث تقاطع في المصالح الاستراتيجية الصينية والامريكية في العراق .

المصادر:

1. اسيا اولا ركائز الاستراتيجية العسكرية الامريكية الجديدة، مركز درع الوطن.
http://www.nationshield.ae/home/da-tails/files/.

2. ايان ، رتيلدج ، العطش الى النفط، ماذا تفعل امريكا بالعالم لضمان امنها النفطي ، 2006، ترجمة مازن الجندلي، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم.

3. بي كنغ، تطورات جديدة وسياسات الصين الشرق اوسطية، مجلة شؤون الشرق الاوسط.

4. التميمي ، ناصر ، صعود الصين:المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا، مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية الصينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

5. جنسكي ، زيغنيو بير ، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة امل الشرقي، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 1999.

6. جيان، لي وي، تحليل ودراسة العلاقات بين الصين والشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، يوليو، 2001، العدد 145.

7. الحبيب، الشيخ باي ، الاستثمارات الصينية في افريقيا، كيف نجحت الصين في كسب القارة الافريقية؟ تقدير موقف، العدد 7، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.الشرق الاوسط، السياسة الصينية والعالم العربي، توجهات ومصالح بكين من قوة اقليمية الى نفوذ دولي، لندن 14 مارس 2014، العدد1289.

8. حبيب، هاني، النفط استراتيجيا وامنيا وعسكريا وتنمويا، مصدر الثروة والطاقة والازمات، ط1 ن بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.

9. حسين، حيدر علي، العراق في الادراك الاستراتيجي الصيني، العراق وعلاقاته الخارجية الواقع والافاق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2012.

10. حميد ، هالة خالد ، تطور العلاقات الامريكية الصينية، مجلة دراسات دولية، العدد 14، تشرين الاول، 2001.

11. حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية الصينية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بلا تاريخ.

12. الخصائص الثمانية للعلاقات الصينية الامريكية الراهنة:
https://www.fasebook.com/permalink.php?story_fpid=1583697509924.57&id=158175927678506.

13. زلوم ، عبد الحي ، حروب البترول الصليبية والقرن الامريكي الجديد، ط1، بيروت ، المؤسسة العربية للنشر، 2005.

14. شامبو، ديفيد، احتواء الصين ام اشراكها حساب ردود بكين، في صعود الصين، تحرير مايكل اي براون واخرون، ترجمة مصطفى قاسم، ط 1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، العدد 1488، 1010) .

15. على الموقع: http://www.daralhayat.com.

16. العناني ، خليل ، اللوبي النفطي الامريكي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد164، ابريل 2006.

17. العناني ، خليل ، دور النفط في الازمة العراقية– الامريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد 151، 2003.

18. قبلان ، مروان ، دبلوماسية الصين النفطية واحتمالية الصراع مع امريكا، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 20–19، حزيران 2006.

19. كلير ، مايكل ، دم ونفط ـ امريكا واستراتيجيات الطاقة: الى اين ؟، ترجمة احمد رمو، ط1، بيروت، دار الساقي، 2011.

20. ميلر ، جوناثان بير كشير ، بحر الصين الجنوبي، بؤرة الصراع القادم، العدد 6، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

21. نوف ، غيناي زيغا ، العولمة والعلاقات الدولية، الطبعة الاولى، دمشق، مكتبة ميسلون، 2002.

22. وثيقة استراتيجية الامن القومي الروسي حتى عام 2020، صحيفة الحياة اللندنية، 2008/ 12/ 26،

23. ينغ فننغ ، تشاو ، قبول الاعتماد المتبادل، ديناميكيات الصين والشرق الاوسط حان وقت الاصلاح، معهد بروكن غز، ماساشوستس.

24. Andrew Cheong, China IN Iraq:Towards a Policy Of Creative Intervention? June 30, 2014. See more http://www.ewinext-gen.com/sort-by-region/2014/6/30/china-in-iraq-towards-a-policy-of-creative-intervention.

25. Charles L. Glaser, Time for a U.S.-China Grand Bargain, Policy Brief, no. 15, Quarterly Journal: International Security „ Harvard, Belfour Center for Science and International Affairs, July 2015.

26. John Calabrese, China ,s Role in Post-Hegemonic Middle East, Middle East Institute, Washington: 2017, www.mei.edu .

27. Lauren M. Philips, International relations in 2030: The transformative Power of large developing countries, Bonn, German Development Institute, 2008.

28. LI Wei and World Bank and Development Research Center of the State Council, the People ,s Republic of China, 2015, p: 15-16.

29. Oliver Bruner , op. cat.

30. Oliver Bruner, Iraq Exposes Limits of China ,s Non-Interference Policy, The Diplomat, July 01,2014.At: http://thediplomat.com/2014/07/iraq-exposes-limits-of-chinas-non-interference-policy/.

31. Robert G. Sutter, and others, Balancing Acts: The U.S. Rebalance and Asia-Pacific Stability, Washington, Segue Center for Asian Studies, August 2013.

32. Scathe Khalil, Al-Harrier Road ... An economic belt linking Iraq with China, Raw abet Center for Research and Strategic Studies, 2017, www.rawabercenter.com.

33. Wuxinbo China and the United states. Core interests, common interests and Partnership. Special report, united states institute of Peace.2011.